BAB
جمعية مصارف البحرين
Bahrain Association of Banks

متانة المنظومة المحاسبية في القطاع المصرفي البحريني: تراكم خبرات وقدرة على تحويل التحديات إلى فرص

بقلم: محمود طاهري

يستند استقرار القطاع المصرفي في مملكة البحرين إلى منظومة قوية من الممارسات المحاسبية والرقابية التي تطورت على مدى عقود، مدعومة بإطار تنظيمي متقدم، وكفاءات بشرية عالية التأهيل، وثقافة مؤسسية راسخة تُعلي من شأن الشفافية، والانضباط المالي، وجودة التقارير، باعتبارها أساساً لبناء الثقة والاستدامة طويلة الأجل.

شكّلت المعايير المحاسبية المطبقة في القطاع المصرفي البحريني، والمتوافقة مع أفضل الممارسات الدولية، عنصراً أساسياً في تعزيز مصداقية القوائم المالية، ودعم متطلبات الرقابة، وتحسين جودة المعلومات المقدمة لمجالس الإدارة، والمساهمين، والجهات الرقابية. في بناء منظومة محاسبية ناضجة، لا تقتصر على (IFRS) وقد أسهم الالتزام المبكر بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الامتثال، بل تدعم الاستدامة المالية من خلال قياس أدق للمخاطر، وتحسين جودة التقديرات المحاسبية، وتعزيز مفهوم الاستمرارية. ولا يمكن المرور على هذه النقطة من دون الإشادة بالدور الاستباقي للقطاع المصرفي في مملكة البحرين في الدعم والمساهمة في تطوير مما ساهم في تقديم المملكة (AAOIFI) المعايير المحاسبية والشرعية الخاصة بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كمركز إقليمي مميز وسباق للصيرفة الإسلامية وأدى لتقديمها كمرجع لدول أخرى كنموذج للبيئة الرقابية والمحاسبية الحاضنة للصيرفة الإسلامية.

إن تنوع القطاع المالي في البحرين بين بنوك تجارية وبنوك جملة ومؤسسات استثمارية ومالية، وشركات تأمين، وصيرفة إسلامية، أسهم في تراكم خبرات محاسبية متخصصة، قادرة على التعامل مع قضايا ذات أثر طويل الأجل على الاستقرار المالي. وقد عزّز هذا التنوع ثقة الجهات ذات العلاقة في جودة التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات المصرفية وتعزيز صيت الكوادر البحرينية في المنطقة.

وفي هذا النطاق، تشهد البيئة المصرفية تغيرات مستمرة، سواء من حيث المعايير المحاسبية، أو متطلبات الإفصاح، أو الأطر التشريعية أو حتى تحديات خاصة بالمنافسة الإقليمية أو الظروف الجيوسياسية. إلا أن قوة المنظومة المحاسبية في البحرين مكّنت المؤسسات من التعامل مع هذه المتغيرات بطريقة منظمة، وتحويلها إلى فرص وهذا بدوره يدعم الاستدامة المؤسسية، ويعزز الثقة في قدرة القطاع المصرفي على التكيف مع أي متغيرات مستقبلية.

بالمحصلة، إن متانة القطاع المصرفي البحريني تنعكس بوضوح في قوة منظومته المحاسبية والرقابية. فالمحاسبة الرصينة، المبنية على خبرات متراكمة وانضباط مهني، تُعد الجسر الحقيقي بين الاستدامة وبناء الثقة في النظام المالي، وهو ما يؤهل القطاع لمواجهة التحديات المستقبلية بثبات واستمرارية.